مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 06 / العـدد: 01 (2020)، ص 113-139

المرأة وإشكالية التمكين في المجتمع الجزائري

Women and the problem of empowerment in Algerian society

كريمة فلاحي[1*]، السعيد رشيدي[2]

[1] جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، karimafellahi@yahoo.fr

[2] جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، saidrechidi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/15 تاريخ القبول: 2020/05/03 تاريخ النشر: 2020/06/25

ملخص:

أصبحت قضية تمكين المرأة اليوم، من الموضوعات المحسومة على الصعيدين القاري والدولي. مع الأخذ في الإعتبار التحديات المبلغ عنها التي تواجهها النساء، ولهذا تسعى المبادرات الحكومية والمحلية إلى إيجاد طرق لتمكين المرأة حتى يمكن أن تصبح عوامل تغيير إيجابية.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض وتقييم جهود الدولة الجزائرية في التمكين الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي للمرأة، فالجزائر عملت وفي ضوء ممارستها لكل صلاحياتها وقدراتها، على جعل المرأة شريكا لا غنى عنه في العملية التنموية ككل.

كلمات مفتاحية: المرأة.، التمكين.، الجدلية.، المجتمع.، التحديات.

Abstract:

The issue of women's empowerment has become a settled issue at the continental and international levels. Taking into account the reported challenges faced by women, and for this reason, government and local initiatives seek to find ways to empower women so that they can become positive agents of change.

From this standpoint, this research paper aims to present and evaluate the efforts of the Algerian state in the social, economic and political empowerment of women, as Algeria has worked, in the light of exercising all of its powers and capabilities, to make women an indispensable partner in the development process as a whole

Keywords: women; empowerment; dialectic; society; challenges.

* المؤلف المرسل

مقدمة

إن من أعظم ما عرفه القرن العشرين هو بروز مفهوم التنمية الشاملة الذي تفاوت تطبيقه بين دول العالم، ولكنه أصبح من الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، فالتنمية اليوم، أصبحت تمثل مطلبا ملحا، لما تنطوي عليه من مضامين سياسية، إقتصادية وإجتماعية هامة، وأيضا لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها. ولما كان الهدف الأساس من التنمية هو تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق دورهم الإنساني.

ومن ثم، ولأجل تنمية المرأة وتمكينها وتعزيز دورها في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار القوانين، المبادئ والأخلاقيات المتعارف عليها، تم وضع العديد من المبادرات على الصعيدين القاري والدولي لدعم النساء في جميع أنحاء العالم بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات. فيسعى الهدف الخامس للتنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. إنه يعترف بالدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في المجتمع والتحديات التي تواجهها، وبالتالي تدعو إلى النهوض بالمرأة في مختلف المجالات مثل السياسة والاقتصاد، وإنهاء العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك إعترفت لجنة وضع المرأة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بأهمية دور الآليات الوطنية في النهوض بالمرأة والفتاة.

ومن هذا المنطلق يعد تحقيق التنمية المستدامة إلتزاما تضطلع به الحكومة الجزائرية في إطار سعيها لتوفير الرفاهية لكافة أفراد المجتمع رجالا ونساءًا ويتضمن هذا الالتزام تمكين المرأة في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. حتى أنه في بعض الأحيان، كانت الحكومة فعالة في إثارة قضايا المرأة، وبناءً على ذلك وضعت سياسات وبرامج وأنشأت أجهزة خاصة داخل إدارتها لتنفيذها. وكل هذه الأمور يمكن تفسيرها على أنها تدابير تتخذها الدولة لصالح تمكين المرأة.

فالجهود الحكومية ومن خلال الضمانات الدستورية ومختلف الاستراتيجيات الوطنية، عملت لأجل التمكين الشامل للمرأة على النحو الذي حددته سياسة الحكومة، وذلك بوضع عملية التمكين هذه موضع التنفيذ. وبدعم من منظمات المجتمع المدني، أين لعبت الحركة النسائية دورًا مهمًا في الدفع نحو تمكين المرأة، ومن ثم تحاول أن هذه الدراسة إستكشاف مدى مساهمة الآليات الوطنية في التمكين السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الجزائر.

ولذا تنطلق هذه الدراسة من مشكلة النقص في البيانات الخاصة بتمكين المرأة، والذي يشكل تحدياً كبيراً أمام تقويم وضع النساء وقياس التفاوتات هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن إدماج عملية التمكين من منظور النوع الاجتماعي في جميع مجالات السياسات العامة هو أمر جديد نسبيا في الجزائر، ومن ثم هناك حاجة متزايدة إلى صياغة برامج وسياسات لتحسين الخدمات المقدمة للمرأة على جميع الأصعدة.

وبناء على الخلفية المذكورة سابقاً وعلى مسوغات الدراسة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى: الكشف عن الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، أولا والتحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة من تعليم وصحة وخدمات وعمل وتشريعات (البيئة التمكينية) ثانيا.

ذلك أن القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرئيسية في عالمنا اليوم تشير إلى الإلحاح المستمر على أهمية تمكين المرأة. وعلى الصعيد الدولي، جعلت الأمم المتحدة تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أهدافها الإنمائية للألفية الرئيسية. ومن الواضح كذلك أن التمكين يؤدي إلى شعور أفضل بقيمة الذات، لأن التمكين يتعلق إلى حد كبير بالأشخاص العاديين والعامة، وليس السياسيين والخبراء وغيرهم من الأشخاص المستفيدين اجتماعيًا وثقافيًا، فإن تحسين نوعية الحياة جزء لا يتجزأ من فهم المصطلح **(Omita Goyal, 2015).**

1. تحديد المفاهيم:

1.1 . مفهوم التمكين:

على الرغم من أنها كلمة طنانة شائعة منذ الثمانينيات، لم يكن هناك نقاش حر ومستنير حول مصطلح "التمكين". إذ يمكن الاحتجاج بالتمكين في أي سياق تقريبًا، سواء كان ذلك في حقوق الإنسان أو الاحتياجات الأساسية أو بناء القدرات أو تكوين المهارات أو الأمن الاقتصادي الشامل، ومع ذلك يمكن النظر الى التمكين من منظورين: الأول يرى التمكين كعملية، والثاني يراه كنتيجة.

ومن ذلك ما جاء في المعجم الوسيط أن مفهوم التمكين يدل على "القدرة والاستطاعة فهو لغويا مصدر من تمكن (مكن) فيقال فلانا تمكن عند الناس أي علا شأنه وتمكن من الشيء أي قدر عليه أو ظفر به والمكنة أي القدرة والاستطاعة والنصرة والشدة" (المعجم الوسيط، 1982). وينظر إليه أيضا على أنه "تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع" **(Zemeke. R, 1989)**.

في حين يعرف البعض الأخر التمكين بأنه عملية، لتغيير علاقات القوة، بما يتيح الفرصة للأفراد لاتخاذ المبادرات والقرارات واكتساب قدرا إضافيا من السيطرة على الحياة الفردية، الشيء الذي يجعل من النظم الاجتماعية والاقتصادية تتخلى عن هامش من سلطتها وإتاحة الفرص للأفراد والجماعات خاصة المهمشة للمشاركة في عملية صنع القرار ولعب أدوار مؤثرة في مجتمعاتهم **(Lasse ,Siurala, 2005)**. كما يمكن تعريف التمكين علي أنه "الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها" (**Nina,**1993) .

2.1 . مفهوم تمكين المرأة:

تمكين المرأة يقصد به "حق المرأة في الاختيار، وإتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز إعتماد النساء على أنفسهن" (سهام عبد السلام، 2005) كما يقصد به

أيضا "إعطاء هامش واسع للمرأة من الحركة لمواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية لجعلها عنصرا فعالا بشكل قوي في إحداث التغييرات الإيجابية (محمد خير العيادات، **2006**). ويشير عند البعض إلى "إكتساب المرأة القدرة على إستخدام الموارد المتاحة وإتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في حياتها؛ مما يمكنها من تحديد مصيرها وتحقيق مصلحتها" (ابتسام الكتبي وآخرون، 2010). ويقصد بتمكين المرأة أيضا تحسين مكانتها في المجتمع من النواحي السياسية، الاجتماعية والثقافية وهو أساس النهوض بالمجتمع، كما تهدف استراتيجية التمكين إلى تعظيم دور النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والتي تزيد من اعتمادهن على أنفسهن (منور عدنان نجم، 2013).

ومن الناحية الاجرائية يمكن تعريف تمكين المرأة، أنه عملية تعني دعم المرأة حتى تتمكن من المشاركة بفعالية في شتى مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

2 . الإطار النظري لتمكين المرأة:

من المتعارف عليه أن أوضاع النساء وحقوقهن جزء لا يتجزأ من محاور وأهداف التنمية، لذا "سعت برامج العمل الدولية إلى وضع استراتيجيات عمل متعددة بدأت بهدف إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة في مجالات التشريع والتعليم والعمل والصحة، ثم تطورت تلك الاستراتيجيات عند وضع الأهداف التنموية للألفية الثالثة، هذه الأهداف فعلت دور المرأة في الأسرة والمجتمع على حد سواء" (لحول فايزة وجمعي فاطمة الزهراء، 2015).

إذ أعلنت الأمم المتحدة أن تمكين المرأة هو ثالث أهدافها الإنمائية للألفية. وقد ركز الباحثون في المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، على أن تمكين المرأة يبدأ من مكان ما من عدم التمكين. وعلى سبيل المثال، يشير ""كبير" إلى أن التركيز على تمكين المرأة يرتبط ارتباطًا لا مفر منه بحالة عدم التمكين ويشير إلى العمليات التي يكتسب من خلالها أولئك الذين حرموا من القدرة على اتخاذ الخيارات هذه القدرة" **(Amy C, 2018)**. ومع ذلك فقد إستخدام المصطلح في كثير من الأحيان "للدفاع عن أنواع معينة من السياسات واستراتيجيات التدخل بدلاً من تحليلها، وغالبًا ما تدعم كتابات الناشطات النسائيين تمكين الأفراد والمنظمات النسائية، ولكنها تختلف في المدى الذي تصوره أو تناقش فيه كيفية التعرف عليه" **(Anju Malhotra, 2002)**.

ولهذا تشير سريلاثا باتليوالا إلى التمكين على أنه "الأكثر استخدامًا وإساءة الاستخدام" وهو من الكلمات الطنانة للتنمية، وهي فكرة تم تجريدها من "خصوصياتها الثقافية ومحتواها السياسي عامة". وقد يسمح غموض المصطلح للجهات الفاعلة في التنمية النيوليبرالية بتعريف كلمة "التمكين" بشكل خفي بأنه "زيادة عدد الأشخاص". والحصول على الدخل دون تغيير هيكلي "**(Serene j. khader, 2011)**. ضف إلى ذلك أن الأبحاث بدأت تعترف بالطرق التي تختلف بها النساء عن بعضهم البعض، فنحن بحاجة إلى أن نفهم بشكل أفضل ما إذا كانت أصوات النساء من الفئات المهمشة تُسمع في السياسة ومتى وكيف يتم ذلك**(Amy C. Alexander, 2018)**. فالتمكين إذن يتعلق إلى حد كبير بـ "الأشخاص العاديين والعامة، وليس السياسيين والخبراء وغيرهم من الأشخاص المستفيدين اجتماعيًا وثقافيًا، فتحسين نوعية الحياة جزء لا يتجزأ من فهم المصطلح"**(Omita Goyal, 2015)**.

ومع إعترافنا بأن الدولة الجزائرية في بعض الأحيان، كانت فعالة في إثارة قضايا المرأة، ووضعت لذلك سياسات وبرامج وأنشأت أجهزة خاصة داخل إدارتها لتنفيذها. وكل هذه الأمور يمكن تفسيرها على أنها تدابير إتخذتها الدولة لصالح تمكين المرأة. فإننا نؤكد

وجهة النظر المعروفة "بأن الدولة النيوليبرالية ليس لديها سوى القليل لتقدمه لأولئك الذين على هامش المجتمع. فالطبقة الوسطى والنخب هم الرابحين في عالم نمت فيه الاستهلاكية بشكل كبير"**(Omita Goyal, 2015)**

فالتمكين بوصفه "الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها" **(Nina, 1993)**. فإنه يبدو بوصفه نوعا من" الدعم الخارجي" الذي تقوم به الدولة بالأساس، غير أن المناقشون لقضية المرأة "قد حاولوا البحث عن الفاعل الرئيسي في عملية تمكين المرأة العربية وإنقسموا في ذلك إلى خمسة فرق رئيسية: إذ إرتأى الفريق الأول أن الفاعل الرئيسي في عملية تمكين المرأة العربية هو الدولة، في حين رجح الفريق الثاني المجتمع المدني كفاعل رئيسي في عملية تمكين المرأة، أما الفريق الثالث فقد أكد على دور القطاع الخاص في فعل تمكين المرأة، والفريق الرابع أشار إلى دور النساء أنفسهم كفاعل مؤثر في عملية تمكين المرأة، في حين إرتأى الفريق الخامس أن التمكين لا يمكن أن ينجح إلا بتضافر كامل وتنسيق تام للجهود بين الجميع" (علا أبو زيد، 2009). ومع إيماننا بأن للتمكين مستويات متعددة تؤثر كل منها في حياة المرأة، وتتفاعل فيما بينها، فعلى سبيل المثال الكثير من جوانب التمكين الاقتصادي أو الاجتماعي تتقاطع بصورة كبيرة مع التمكين السياسي. ذلك أن المفهوم الفلسفي لتمكين المرأة وآثاره العملية قد تطورا، تطورا كبيرا على مر السنين؛ ومن ثم فإن "المشاركة السياسية والاعتماد على الذات الاقتصادية والوعي الاجتماعي سيكونان المعلمات الواضحة للحكم على مستويات التمكين **(Omita Goyal, 2015)**. وفي كل هذا "تتخذ عملية تمكين المرأة بعدين: الأول العمل على إزالة المعوقات على اختلافها (تشريعية, وإدارية, واجتماعية واقتصادية..إلخ) التي تعرقل مشاركة النساء. والثاني يتمثل في تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وزيادة فرصها,

سواء على صعيد تشكيل القدرات أو استخدام وتوظيف تلك القدرات" (وسيم حسام الدين الأحمد، 2016).

3. المجالات الرئيسية لتمكين المرأة في الجزائر:

1.3 . التمكين السياسي للمرأة:

يمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة بأنه "تعزيز الأصول والقدرات والإنجازات التي حققتها المرأة لتحقيق المساواة مع الرجل في التأثير على السلطة السياسية وممارستها في جميع أنحاء العالم"**(Amy C. Alexander, 2018)**. وهو عملية تهدف إلى رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل، من أجل إحداث تغيير في المجتمع (شرين شكري، 2002). وهو إلى جانب ذلك عملية مركبة، تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا (**Anju Malhotra, 2003**). إلا أن معنى هذا المصطلح قد تم تضييقه، بما يمكن أن يعني المشاركة السياسية والمشاركة في السلطة. إذا قصر النقاش على مساحة العمل، أي يعني عملية المشاركة والوعي بالحقوق والالتزامات بالإضافة إلى نمو الشعور بالثقة بالنفس وتقدير الذات **(Omita Goyal, 2015)**.

وفي هذا الاطار بالإمكان ملاحظة تطورات لا جدال فيها في وضع المرأة في الجزائر بفضل نضال المرأة المستمر ووجود إرادة سياسية هادفة إلى تحسين ظروفها ووضعها في المجتمع. ولقد ترجم ذلك عبر إنجازات في مجال تعزيز حقوقها ومواصلة الجهود العامة في ميدان التعليم، الصحة والعمل. وفي هذا المنحى يمكن الإشارة الى الآليات المؤسسية، وكذا الإستراتيجية الوطنية القائمة على أساس النوع الاجتماعي (**2008**-2012).

1.1.3 . الآليات المؤسسية للتمكين السياسي للمرأة:

أ . البداية بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالأسرة وشؤون المرأة عام 2002:

إن اهتمام الجزائر بوضعية المرأة تجسد بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة لدى رئيس الحكومة في وقت سابقا ولدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تاليا، ثم وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة حاليا، و"تتمثل مهامها في المساهمة في تحديد السياسة الوطنية للأسرة وقضايا المرأة، إلى جانب وضع آليات للتشاور والتنسيق من أجل إعمال السياسة الوطنية الخاصة بالأسرة والمرأة والطفل، والمشاركة في المجهود الوطني للتنمية وتدعيم التماسك الوطني من خلال اجراءات موجهة نحو الأسرة والمرأة"(الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2007).

ومن هذا المنطلق تتولى الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، عبر برامجها، مهمة تحقيق الأهداف المتنوعة التي تمس الميادين المرتبطة بالعائلة والمرأة، خاصة شؤون المرأة، وتنمية قدراتها، وتعزيز مشاركتها في مختلف الميادين والدفاع عنها، وكذلك تعزيز التماسك العائلي وتعزيز حقوق الطفل. ذلك أن تحديد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة **(MDCFCF)** للأعمال التي يجب القيام بها، هو ناجم بالأساس عن مسار مزدوج، وهو مسار المعطيات المنتجة عن خلال الدراسات والتحقيقات حول مواضيع خاصة مرتبطة بالمرأة وكذا التوصيات التي أعدها الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني بصفة عامة، والمنظمات المهتمة بقضايا وشؤون المرأة، والمنظمات النسوية على وجه الخصوص.

ومع هذا ينبغي التنبيه إلى خطر الهشاشة المؤسساتية لهذه الآلية المرتبطة بالنهوض بالمرأة حيث ينطوي تغيير الوصاية في كل مرحلة على الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة من رئاسة الوزراء إلى وزارة الصحة والسكان، ثم إلى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على نوع من عدم الاستقرار والهشاشة المؤسساتية، مع ما يمكن أن يقال عن ربطها بالتضامن الوطني من جهة ثانية.

ب . المجلس الوطني للأسرة والمرأة:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-421 المؤرخ في **22** نوفمبر سنة **2006**، ووضع تحت وصاية الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة (سابقا) والآن تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (المرسوم التنفيذي رقم: 15-81، 2015)، وهو جهاز استشاري يتولى إبداء الرأي وضمان التشاور والحوار والتنسيق والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسرة والمرأة. ويكلف بالمساهمة في إعداد البرامج العملية طبقا لسياسة السلطات العمومية تجاه الأسرة والمرأة (المرسوم التنفيذي رقم: 06-421، 2006).

ج . المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول قضايا المرأة والأسرة والطفولة:

أنشأ المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول قضايا المرأة والأسرة والطفولة عام **2010**، وهو ذو طبيعة استشارية، الهدف منه هو "العمل على ترقية حقوق المرأة والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها بهدف الاستفادة من طاقاتها ومؤهلاتها كشريك لجانب الرجل، لدعم مسارات البلاد السياسية والتنموية" (عمراني كربوسه، 2019).

2.1.3 . الإستراتيجية الوطنية القائمة على أساس النوع الاجتماعي (2008 -2012)

سعت الجزائر إلى تنفيذ "إستراتيجية وطنية قائمة على أساس النوع الاجتماعي (**2008**-2012) اعتمدتها الحكومة بتاريخ 2008/07/29، وتهدف إلى استعمال وسائل قائمة على النوع الاجتماعي في صياغة، وتنفيذ ومتابعة وتقييم الإستراتيجية والبرامج والأعمال المستهدفة لتعزيز المساواة. وتهدف خطة العمل المسماة مخطط العمل الوطني لإدماج المرأة إلى تزويد الدولة وشركائها المختلفين بآلية لتنفيذ وتنسيق ومتابعة الإستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة والنهوض بها"(برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)، 2010).

وفي هذا الاطار ينبغي التذكير بأن الجزائر منحت حق الانتخاب للمرأة في عام 1962 ودخلت المرأة الجزائرية البرلمان في نفس العام، وحق الانتخاب والترشح مكفول بموجب المادة 50 من الدستور التي تنص على أنه لكل مواطن تتوفر فيه الشروط

القانونية أن ينتخب وينتخب، كما نص قانون الانتخابات لسنة 1989 على إلغاء الانتخاب عن طريق الوكالة، هذا الاجراء الذي سمح للمرأة بالتعبير عن اختياراتها السياسية بمطلق الحرية. وحسب تحقيق وطني أجرته الوزارة المنتدبة للأسرة وقضايا المرأة حول الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، فإن 60 % من النساء الجزائريات تصوتن بأنفسهن مباشرة (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2006).

وإلى جانب ذلك جاء القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 يناير 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة لينص على إنشاء نظام الحصص. "إذ يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها" (القانون رقم 12-03، 2012). ويلزم كذلك القانون العضوي رقم 12- 04 المتعلق بالأحزاب السياسية هذه الأخيرة بإدراج نسبة من النساء في الأجهزة المختلفة للحزب ضمن الأعضاء المؤسسين والمشاركين في الجمعية العامة التأسيسية والهياكل القيادية في الحزب وتحت طائلة رفض الموافقة على إعتماد الحزب.وكل هذا سعيا من الدولة الجزائرية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، إذ تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.

ومع هذا يمكن تسجيل بعض الإكراهات من قبيل النقص الفادح في برامج العمل وآليات المتابعة والتقييم الفعلي للمساواة بين الجنسين، في ظل عدم وجود مؤشرات مناسبة لرصد وتقييم مدى نجاح البرامج، إلى جانب نقص التنسيق بين الشركاء الفاعليين. ويتجلى ذلك في أن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية لا تزال تتسم بالضعف وهي تعكس ضعف الاهتمام الذي تبديه الأحزاب السياسية بمسألة إدماج المرأة، ويتضح ذلك في ضعف حضورهن في القوائم الانتخابية، ومن ثم فالمشاركة السياسية للمرأة ما تزال محدودة، وهي شكلية إلى حد كبير، وتخضع

لاعتبارات سياسية وإيديولوجية، أكثر مما تعكس حقيقة اجتماعية. مع أن البعض يعتبر ذلك "ضعف هيكلي، ذلك أنّ وضع المرأة في العائلة وحضورها المحدود في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والمصاعب التي تعترضها في التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، كلها عناصر تساهم في تعزيز إقصائها من فضاء اتخاذ القرار" (برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)، 2010).

2.3. التمكين الاقتصادي للمرأة:

يعد مصطلح التمكين الاقتصادي للمرأة من المصطلحات الحديثة التي شاع استخدامها منذ تسعينيات القرن الماضي، إلا أن ذلك لا يعني وجود اجماع وفهم مشترك وواضح لما يعنيه، الأمر الذي قد يؤدي الى معاني مختلفة لهذا المصطلح، ضف الى ذلك أن تداعيات ذلك ستكون كبيرة عندما ينتقل الموضوع من حيز الخطاب الى حيز التنفيذ الفعلي للسياسات والبرامج الهادفة الى النهوض بأوضاع المراة. وعلى ذلك يتعلق التمكين الاقتصادى للنساء "بتقليل الفجوة بين الجنسين فى الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التى تعيق تقدم النساء، بدءً من القوانين التمييزية، وصولًا إلى المشاركة غير العادلة فى تحمل أعباء المنزل والرعاية الأسرية" (هويدا عدلي وآخرون، 2017). في حين يرى البعض أنه يعني " زيادة الفرص الإقتصادية المتاحة للمرأة وتطوير الإتجاهات الإجتماعية بما يتضمن تهيئة بيئة عمل مرنة تساعد على المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة والرجل، وقبول انخراط المرأة في مجالات عديدة، وإيجاد بيئة تشريعية ملائمة لمشاركة أكبر للمرأة في النشاط الإقتصادي" (الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية-جهد-، 2013).

وفي الجزائر "تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل. وتشجع على ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات" (القانون رقم 16-01 2016). ذلك أن المواطنين يتساوون في تقلد المهام والوظائف دون أية شروط أخرى.

1.2.3 . الآليات المؤسسية للتمكين الاقتصادي للمرأة:

كان للسياسة الجديدة للتشغيل التي تبنتها الحكومة منذ سنة 2008 فضلا عن التنامي المتزايد للمرأة في عالم الشغل، لاسيما وأن الدستور والقوانين والتشريعات تحث على عدم التمييز في الحصول على وظيفة قائمة على الجنس. لذا أصبحت المرأة بذلك مندمجة بشكل كبير وملحوظ في الحركية الاقتصادية حيث أنها تشكل نسبة 16 ٪ في سوق العمل بفضل استفادتها من البرامج الاجتماعية والتراتيب والآليات الموضوعة من قبل الحكومة تمثلت أبرزها في وكالات القروض المصغرة لدعم تشغيل الشباب (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017).

ففي إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، خصصت الدولة جملة من التدابير لإنشاء مؤسسات مصغرة، من خلال:

- وكالة التنمية الاجتماعية،
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
- الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،
- صندوق التنمية الريفية،

وعلى العموم فإن ما يمكن تسجيله على هذه الآليات المؤسسية هو تركيزها في المقام الاول على دعم إنتاجية المرأة، وزيادة فرص تشغيل النساء، من أجل القضاء على البطالة ومحاربة الفقر. حيث لوحظ تزايد استفادة الإناث من برامج هذه الصناديق والوكالات في حالة كونها موجهة للدعم الاجتماعي ومحاربة الفقر والتهميش وخلق مناصب الشغل المؤقتة؛ كما تتناقص نسبة هذه الاستفادة في المناطق الريفية حتى ولو كانت موجهة للأهداف السالفة الذكر؛ وتتناقص هذه النسبة في حالة اتجاه هذه البرامج لخلق الثروة ومناصب الشغل الدائمة.

2.2.3 . ميكانيزمات التمكين الاقتصادي للمرأة:

سعيا إلى إدماج المرأة وتمكينها، وتوفير فرص التدريب والتأهيل النوعي وتشجيع التشغيل وضعت الدولة عدة ميكانيزمات من أهمها ما طرح في مجال التكوين والتعليم المهنيين والمتمثلة في:

- إنشاء فروع منتدبة وملحقات لمراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات في هذه المناطق من الالتحاق بها،
- إدراج النساء الملازمات للبيوت ضمن فئات المستفيدين من التكوين المهني،
- تمديد السن القانونية القصوى للتكوين من **25** إلى **30** سنة للسماح لنساء الفئات الخاصة كالمطلقات والمسعفات من التكوين عن طريق التمهين،
- إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات وكل اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة، تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم ستة أشهر، يدمج بعدها المتربص في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى بالنسبة للشباب الذين تجاوزوا سن التمدرس، والنساء الماكثات في البيوت بغض النظر عن شرط السن. (عائشة عبد السلام وآخرون، 2009).

ومن ثم فإن إهتمام قطاع التكوين، بتطوير تكوين النساء الملازمات للبيوت، مبادرة تسمح بتوسيع نسبة الفتيات المتربصات ومنحهن فرصة الحصول على تأهيل يمكنهن من إنجاز عمل منتج والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل وجود آليات مرافقة للاندماج الاقتصادي، ضف إلى ذلك فإن هذا النوع من التكوين من شأنه المساهمة في تسليط الضوء على العمل غير الرسمي وإعادة تكييفه وحسن استثماره.

وكنتيجة لهذه الإستراتيجيات والميكانيزمات التي إنتهجتها الدولة الجزائرية في سبيل دمج المرأة في سوق العمل، تشير الإحصائيات إلى بلوغ عدد النساء العاملات إلى أكثر من**2.3** مليون، وبنسبة **19** بالمئة من الطبقة الشغيلة مقابل**1.7** مليون عام **2008**، حسب تقرير المعهد الاوورومتوسطي الصادر في مارس **2016**، مما يدل على تطوّر نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وعالم الشغل، وهذا يؤكد الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني

للإحصائيات بداية عام **2015** التي تشير إلى تزايد معتبر في نسبة العنصر النسوي ضمن الطبقة العاملة في البلاد. وتشكل نسبة النساء الجامعيات فيها **71**بالمئة، فيما تمثل النساء اللائي يتمتعن بشهادة تكوين مهني **5** بالمئة، في حين لا تشكل المرأة غير المؤهلة مهنيا سوى**07** بالمئة من إجمالي النساء العاملات (عمراني كربوسه، 2019).

وإلى جانب ذلك، "بلغت نسبة إستفادة النساء من قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في السنوات الخمس الماضية 62.52٪ أي ما يقابل 501.095 قرض، وخلال سنة 2016، بلغ عدد النساء اللاتي إستفدن من قرض مصغر: 12415 مقابل 8948 عدد القروض الممنوحة للرجال أي 58.11٪ نساء و41.89٪ وفي سنة 2017 (وإلى غاية 20 أوت): بلغ عدد النساء المستفيدات من القروض المصغرة، 11846 أي بنسبة 73.14٪ مقابل 4350 قرض للرجال أي بنسبة 17.91٪ (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017).

ولكن ما يلاحظ هنا هو أنه وبالرغم من كل هذه الانجازات، والجهود المبذولة التي حققت فوائد عديدة للمرأة، بما في ذلك تحسين الرفاهية، وتعزيز الشعور بالذات والفعالية الذاتية والمكاسب الإقتصادية، وبالمحصلة جعلت المرأة شريكا لا غنى عنه في العملية التنموية ككل، فإن مشاركة المرأة في العمل لا تزال مع ذلك منخفضة جدا ومتركزة بالأساس في القطاع العام، وبالتالي فإن هذه التدخلات لم تكن في كثير من الأوقات حلا سحريا، إذ لم تكن جميع الأنشطة المدرة للدخل ناجحة، بالنظر إلى عدم تحقيقها للأهداف النسوية. "فالحواجز الهيكلية التي تعترض تمكين المرأة اقتصاديا في جميع مراحل حياتها في عالم العمل الآخذ في التغير، بما في ذلك ما يتعلق منها بشروط وظروف العمل والتوظيف والاستبقاء والعودة إلى سوق العمل والترقية واعتلاء المناصب الإدارية أو المناصب العليا والتقاعد والفصل عن الخدمة، يمكن أن تتفاقم من جراء أشكال

التمييز المتعددة والمتداخلة في القطاعين الخاص والعام" (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة وضع المراة، 2017).

3.3 . التمكين الاجتماعي للمرأة:

يقصد بالتمكين الاجتماعي إكساب المرأة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات مع تهيئة الفرص لها لمشاركة إجتماعية ومدنية أكبر، وذلك بمساعدتها على الحصول على حقوقها في المجالات الإنسانية المختلفة، ومنها التعليم والرعاية الصحية.

وهو يركز بدوره على مجموعة من الأمور، من ضمنها:

- زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محلياً وعربيا مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.
- إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها.
- رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة.
- العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي (**Longwe, 1998**).

ويضيف إلى ذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة عدة مؤشرات للتمكين الاجتماعي حددها كما يلي:

- قدرة النساء على التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.
- قدرة النساء على العمل والإفصاح عن الممارسات العنيفة ضدهم.
- قدرة النساء على التعامل جماعيا ضد أشكال الاستغلال مثل الاجور الصغيرة.
- قوة صنع القرار.
- زيادة القدرات الادارية والتخطيطية للمرأة.
- زيادة أعداد النساء اللاتي يدرن الخدمات الخاصة بهن (**U. n. d. p. 2000**).

وفي هذا الإطار أكدت لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة من جديد أن إعمال الحق في التعليم، وكذلك حصول الجميع على التعليم الجيد، من الأمور التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وتشدد على أهمية إتاحة فرص التعلم مدى الحياة... وتسلّم بأن التكنولوجيات الجديدة، التي هي بصدد تغيير هيكل أسواق العمل، توفر فرص عمل جديدة ومختلفة تقتضي من النساء والفتيات اكتساب مهارات تتراوح بين الإلمام بالمعارف الأساسية الرقمية وتطوير مهارات تقنية متقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة وضع المراة، 2017). ذلك أن نقص التعليم الرسمي، أو قصوره سيؤثر لا محالة في وقت لاحق على النساء، حيث من الممكن أن يصبح من الصعب عليهن الحصول على عمل رسمي، مما يطيل من اعتمادهن على نظرائهن الذكور في كسب العيش.

ولهذا ركزت الجزائر ومنذ استقلالها في خططها التنموية على التعليم، من خلال مجانيته وإلزاميته للجميع ذكورا وإناثا وفي جميع المراحل التعليمية الأساسية، وكنتيجة لذلك إزدادت أعداد الملتحقات بالتعليم الأساسي وإلى جانب ذلك زادت أعداد الخريجات بشكل ملحوظ، وهو ما فتح آفاقا كبيرة أمام الفتيات في كل ربوع الوطن، إذ يعد التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي الثانوي والجامعي من معايير التمكين الاجتماعي كما صرحت بذلك مواثيق الأمم المتحدة.

1.3.3 . الاستراتيجيات الوطنية للتمكين الاجتماعي للمرأة:

سطرت الجزائر العديد من الإستراتيجيات والبرامج الوطنية لترقية مكانة المرأة ومنها:

أ . الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية:

وتم اعتمادها سنة 2007 كإطار عام لمختلف التدابير التي إتخذت منذ الإستقلال، والتي أدت إلى انخفاض نسبة الأمية من 85٪ سنة 1962 إلى 22.10٪ عام 2008، وتم خلال السنة الدراسية 2012/2011 تسجيل 80.877 إمرأة في فصول محو الأمية وبمشاركة 228 جمعية. كما تم التوقيع على اتفاقية شراكة في جانفي 2013 بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية بين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزارة التربية الوطنية (ممثلة بالديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار) لتجنيد كل الوسائل المادية والبشرية للمساهمة في البرنامج الوطني لمحو الأمية لا سيما في الوسط النسوي. ومن بين المكتسبات التي أحرزتها الإستراتيجية، إنشاء بعض المراكز لمحو الأمية وما قبل التمهين للمرأة والفتاة خاصة في المناطق النائية (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017). ومع ذلك تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا البرنامج الذي سخرت له إمكانيات كبيرة، إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالمؤشرات الميدانية تدل على أن أغلب النساء الملتحقات بهذا المسار هن من فئة كبيرات السن، واللاتي يهدفن فقط الى تعلم القراءة والكتابة وقراءة بعض آيات القران الكريم، مع عدم بخسنا لحقهم هذا وأهميته.

ب . الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة ومخطط عملها المتعدد القطاعات:

بداية العنف ضد المرأة يعني "كل عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي يترتب عنه أو يحتمل أن ينتج عنه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بممارسة هذه الأعمال أو الاكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" وذلك طبقا لإعلان الأمم المتحدة حول العنف ضد النساء، وفي هذا الإطار جاءت الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة التي تم إعدادها سنة 2007 وتجسيدها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة بهدف ترقية حقوق الإنسان والمساواة بين

المواطنات والمواطنين بإلغاء كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء. ونصبت لجنة وطنية لمتابعة تجسيد الإستراتيجية، مكونة من ممثلي القطاعات الوزارية المختلفة والجمعيات وأساتذة جامعيين وخبراء (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017). لكن تطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع إصطدم بعدد من المعوقات بداية بإزدواجية الأنشطة الحكومية والمدنية، وضعف التنسيق بينها، وعدم وجود خطة عمل مشتركة، إلى جانب عدم وجود قاعدة بيانات حكومية دقيقة ومصنفة بحسب أنواع العنف المختلفة، يمكن الاعتماد عليها في تحليل الظاهرة، هذا إلى جانب الاتجاهات والآراء المجتمعية السلبية تجاه مختلف القضايا التي تخص قضايا المرأة، ضف إلى ذلك إلتزام المرأة المعنفة للصمت، كنتيجة لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

ج .الاستَّراتيجية الوطنية لتَّرقية وإدماج المرأة 2008-2013:

أعدت الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة، استَّراتيجية وطنية لتَّرقية وإدماج المرأة للفتَّرة من **2008** إلى **2013** تقتَّرح الإجراءات الأولوية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وبتمكينها من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفاعلية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة. فهذه الاستَّراتيجية تهدف الى"المساهمة مع نهاية المخطط الاستَّراتيجي في تطوير بيئة مشجعة للتنمية المستدامة مبنية على الشراكة الفعلية بين النساء والرجال، تسمح لهم باتخاذ القرارات التي تهمهم"(الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **2008**).

ومع ذلك سجلت بعض الإكراهات من قبيل الفجوة بين النظري والتطبيق، وهو ما يؤشر على ضرورة التوعية بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتأكيد ضرورة إعمالها، ضف إلى ذلك ضعف الثقافة القانونية في أوساط النساء، إلى جانب عدم تمكن

النساء بصورة عامة من ممارسة حقوقهن في الوصول إلى العدالة والتبليغ في حالة وقوعهن كضحيّة.

د . الإستراتيجية الوطنية للأسرة:

كما عمدت الجزائر أيضا وتكملة لما بدأت به سابقا إلى وضع الاستراتيجية الوطنية للأسرة 2010-2014، وتركزت هذه الاستًراتيجية على ثلاثة مواضيع هي: المرأة والأسرة والطفولة، ومن أهدافها: تحديد التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها الأسرة. وتحديد الاجراءات الملائمة لتعزيز مكانة الخلية الأسرية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2011). وذلك من خلال تطوير الاتصال وتدعيم الاطار القانوني لحماية الأسرة، توطيد قيم التضامن وتجنيد الفاعلين، وتطوير خدمات المرافقة الجوارية، إلى جانب تحسين فرص الإستفادة من وسائل الترفيه والثقافة.

2.3.3 . البرامج الوطنية للتمكين الاجتماعي للمرأة:

أ . البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة:

أطلق مشروع نموذجي بولاية البليدة من 1988 إلى 1994، والذي إعتبر كمرجع ساهم في إعداد البرنامج الوطني الثلاثي (2006-2009) وبعدها البرنامج الخماسي 2016-2020، وترمي هذه البرامج إلى تحسين التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد لتقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017). ذلك أن الصحة الانجابية وحماية الامومة والطفولة من الأولويات الوطنية في مجال الصحة والسكان، وقد تم إدراجها ضمن أهداف سياسة الصحة العمومية، من خلال التركيز على التخطيط العائلي الخاص بحماية صحة الأم ومتابعة الولادة والقضاء على الأمراض المتنقلة جنسيا.

ومع ذلك وعلى الرغم مما شهدته الخدمات الصحية من تطور كبير في السنوات الأخيرة خاصة في مجال تحسين وضع الامومة والطفولة، من خلال مراقبة الحمل وتحسين

الولادة أو من خلال التنظيم العائلي، إلى جانب تخفيض وفيات الامهات خلال الولادة. فقد سجلت العديد من النقائص أيضا، ومنها الضعف المحسوس في التكفل بأمراض النساء في إطار الصحة العمومية (ضعف الخدمات، الفوارق الجهوية...)، عدم كفاية الفضاءات المهيأة للنساء ضمن الهياكل الصحية، بالإضافة إلى نقص التأطير الطبي والشبه الطبي.

ب . البرنامج المشترك من أجل مساواة الجندر واستقلالية المرأة:

إنطلق هذا البرنامج في سبتمبر 2010 من أجل دعم "الجهود الحكومية بشأن المساواة" وتحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المخصص للنساء، وذلك في إطار التعاون الدولي (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2017).

وعلى ذلك فإن وما يمكن تسطيره في هذا الشأن هو إرتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التربية والتعليم، والصحة بعامة، وقطاع الطب التخصصي بخاصة، وكذا القضاء. لكن ما يشار إليه أيضا هو الضعف المسجل على مستوى الاطارات، ضف إلى ذلك فإن تعدادها لا يزال غير مؤثر بالشكل الكافي في عملية صنع القرار. وهو ما يعني أن التمكين للمرأة لا يزال يحتاج الى بذل المزيد من الجهود للنهوض بالمرأة، وجعلها ركيزة من ركائز التنمية المجتمعية الشاملة.

خاتمة:

وتوصلنا في الخاتمة إلى حوصلة لأهم النتائج وهي كالتالي:

- رغم ذيوع مفهوم التمكين وتبنيه من قِبل الحركة النسائية وبعض الأحزاب والمنظمات؛ فإنه يفتقر إلى تعريف واضح ومحدد في مواثيق الدولة الجزائرية ذاتها باعتبارها الجهة التي اعتمدته من أجل إنصاف النساء وروجت له وطنيا ومحليا, وهو ما يخلق حالة من الشك فيما يراد منه على وجه الدقة.

- لقد تم استخدام مصطلح "التمكين" في كثير من الأحيان للدفاع عن أنواع معينة من السياسات واستراتيجيات التدخل. وبالإضافة إلى ذلك فإن غموض المصطلح سمح للجهات الفاعلة بتعريف كلمة "التمكين" بشكل خفي على أنها زيادة عدد الأشخاص والحصول على الدخل دون تغيير هيكلي.
- والمشكلة الرئيسية تكمن في صعوبة قياسه، حيث يحدث أحيانا الخلط بين النتائج والموارد... كما يحدث أيضا في الواقع العملي الفصل بين أبعاد التمكين، السياسي، الإقتصادي، والإجتماعي، في حين أن التمكين هو عملية متكاملة لا يمكن فصل مكوناتها، فالفصل النظري هو من أجل الفهم فقط.
- بالرغم من أن الدولة كانت فعالة في إثارة قضايا المرأة وبناءً على ذلك وضع سياسات وبرامج وإنشاء أجهزة خاصة داخل إدارتها لتنفيذها. وكل هذه الأمور يمكن تفسيرها على أنها تدابير تتخذها الدولة لصالح تمكين المرأة. ومع هذا يجب أن نشير إلى إن أنشطة الحركة النسائية، كان لها تأثير رئيس، بل ربما هي الأكثر تأثيرا وفعالية في حث الدولة الجزائرية على تبني وإنفاذ سياسات تخدم مصلحة المرأة.
- وما تجدر ملاحظته أيضا أن التفاوتات لا تزال قائمة فيما بين المناطق في فيما يخص تمكين المرأة، وما الحديث أن أوجه تمكين المرأة الريفية إلا دليل عن ذلك. في الوقت الذي يستمر فيه تأخر مناطق الجنوب الكبير. ومن ثم فالحاجة لا تزال قائمة إلى وضع برامج متكاملة تهتم بالتباينات بين مختلف المناطق.
- وإلى جانب ذلك فإن التمكين يتعلق أساسا وإلى حد كبير بالمرأة العادية من عامة الناس، وليس بالمرأة السياسية ولا الخبيرة ولا غيرها من النساء المستفيدات اجتماعيًا وثقافيًا، ذلك أن تحسين نوعية الحياة هو جزء لا يتجزأ من فهم المصطلح. وأيضا فإن الملاحظ أن هذه التدخلات لم تكن حلا سحريا. فلم تكن جميع البرامج الداعمة ناجحة وما زالت بعض النساء يواجهن بعض القيود (وإن كانت أقل حدة) على حركتهن.

قائمة المراجع

1) ابتسام الكتبي وآخرون، 2010. النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، ط1، منظمة المرأة العربية، القاهرة.

2) ابتسام حاوشين ومحمد امين سلامي، 2017." اسهامات المرأة في التنمية المحلية– دراسة حالة الجزائر"-، ضمن كتاب أعمال الملتقى العلمي الوطني تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية – تحديات وحلول-، المنعقد يوم 10 أفريل 2017، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة2.

3) برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011). تقرير حول تحليل الوضع الوطني الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي- الجزائر-، الأوروميد للمساواة بين الجنسين (**Euromed Gender Equality**)، يوليو 2010. **http://www.euromedgenderequality.org/** ، تاريخ التصفح 2019/10/20.

4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2012). القانون رقم 12-03، المؤرخ في 12 يناير 2012، والصادر بتاريخ 14 يناير 2012، المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، العدد 01.

5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016. القانون رقم 16- 01 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الصادر بتاريخ 07 مارس 2016، العدد 14.

6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006. المرسوم التنفيذي رقم: 06-421 المؤرّخ في 22 نوفمبر 2006، المتضمن إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة، الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2006، العدد 75.

7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2015. المرسوم التنفيذي رقم: 15-81 المؤرّخ في 08 مارس 2015، المتضمن انشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة، الصادر بتاريخ 11 مارس 2015، العدد 13.

8) سميرة السقا، (2006/2005). "تغير وضعية المراة والتغيرات الاسرية في الجزائر"، مجلة التغيرات الاسرية والتغيرات الاجتماعية، ج1، عدد2، منشورات كلية العلوم

الانسانية والاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث: 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، الجزائر.

9) سهام عبد السلام، 2005. المنظمات الأهلية المصغرة العاملة في مجال المرأة، دار العين للنشر، القاهرة.

10) شرين شكري، 2002. المرأة والجندر إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دارالفكر، دمشق.

11) صابر بلول، 2009. "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد**25**، العدد الثاني، دمشق، (645- 686).

12) الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية-جهد-، 2013. مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن، تقدم تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع، الاردن.

13) عائشة عبد السلام وآخرون، 2009. دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر.

14) علا أبو زيد، 2009. المرأة في مفهوم وقضايا أمن الانسان، المنظور العربي الدولي، ط1، دار نوبار للطباعة، القاهرة.

15) عمراني كربوسه، 2019. "تحديات المرأة العربية في سوق العمل: نحو ميكانيزمات التمكين"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد03، العدد01، جامعة بسكرة، (93- 115).

16) قصي النعيمي، وسناء الزركوش، 2018. "معوقات تمكين المرأة في قيادة ريادة الأعمال"، مجلة أفاق العلوم، المجلد 04، العدد13، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (46- 61).

17) كشرود شهيناز ومرزوقي عمر، 2019. "التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية :حق إنساني ورهان تنموي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، (490- 513).

18) لحول فايزة وجمعي فاطمة الزهراء، 2015. "المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد02، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص (191-215).

19) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017. لجنة وضع المرأة، تقرير عن الدورة الحادية والستون، تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، الأمم المتحدة، نيويورك.

20) محمد خير العيادات، 2006. نحو التمكين للمرأة، صندوق الامم الانمائي، الاردن.

21) المعجم الوسيط، 1982. مصطلحات المعجم الوسيط، ط2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

22) منور عدنان نجم، 2013. "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، غزة، (239- 276).

23) هويدا عدلي وآخرون، 2017. المشاركة السياسية للمرأة، ط1، مؤسسة فريدريش إيبرت، مصر.

24) وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، (2017). بعض المعطيات الخاصة بإنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة، أكتوبر، الجزائر. https://www.msnfcf.gov.dz/pdf/، تاريخ التصفح 2019/12/10.

25) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة (2007). الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة ...استقرار الأسرة، الجزائر. http://www.arabwomenorg.org/MediaFiles/Landing/files/algeria-strategy.pdf، تاريخ التصفح 2019/12/10.

26) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، (2011). الاستَّراتيجية الوطنية للأسرة، 2010-2014، الجزائر.

27) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، (2008). الاستَّراتيجية الوطنية لتَّرقية وإدماج المرأة 2008-2013، الجزائر.

28) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2006. المرأة الجزائرية... واقع وتطلعات، الجزائر.

29) وسيم حسام الدين الأحمد، 2016. التمكين السياسي للمرأة العربية -دراسة مقارنة-، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمان، السعودية.

1) **Amy C. Alexander, Catherine Bolzendahl Farida Jalalzai, 2018. Measuring Women's Political Empowerment across the Globe Strategies, Challenges and Future Research, Palgrave Macmillan, Switzerland.**
2) **Anju Malhotra, Sidney Schuler, Corol Boender, 2003. Mrasuring women's Empowerment as a Varibale in international development, international center for research, Washington.**
3) **D.R. Malema, and S. Naidoo, 2017. Spaces for the Empowerment of Women: Rural Arts and Crafts Projects, African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Volume 6 (2), Open Access- Online @ http//: www.ajhtl.com,**
4) **Lasse. Siurala, 2005. A European framework for youth policy, directorate of youth and sport, council of Europe publishing, Strasbourg.**
5) **Longwe, Sara, 1998. "Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination?" In Gender and Development, volume 6. No.2, an Oxfam journal, UK, July, pp19-26.**
6) **Nina, Wallenstein, 1993. "Empowerment and Health, The Theory and Practice of Community", *Community Development Journal*, Volume 28, Issue 3, July, Oxford University Press, , UK, pp 218–227,**

7) **Omita Goyal, 2015. Interrogating Women's leadership and empowerment, Sage Publications, India.**

8) **Serene j. khader, 2011. Adaptive preferences and women's empowerment, Oxford University Press, New York.**

9) **U. N. D. P, 2000. Human Development Report, Second Edition, Allynand Bacon, London.**

10) **Zemeke, R. and Schaaf, D, 1989. The Service Edge: 101 Companies That Profit from Customer Care, New American Library, New York.**